النــواب انشــغلوا بالمواضــيع الهامشــية ورحلــوا المشــاريع المهمة

افرز عام ٢٠١١ اداء متباينا لمجلس النواب ، وكان محلا دائما للخلافات السياسية ، ويرى اكثر من مراقب انه خرج من اداء دوره التشريعي والرقابي ، وفي الوقت ذاته فأنه طيلة عام كامل اقتصر على العمل على تشريعات غير ذات اهمية .

رئيس اتحاد البرلمانيين العراقيين وفي حديث له مع "المدى" اشار الى ان اداء المجلس لهذا العام كان فوق المتوسط ، واضاف منتصر الامارة " كنا نأمل ان يصوت المجلس على الموازنة العامة وان يركز على الحسابات الختامية ليكمل دورته المالية " .

واضاف " ما يؤاخذ على المجلس هو عملية تفتت الكتل وعدم اجماع الكتلة الواحدة على رأي واحد ، لذا نجد ان هناك تحالفا وطنيا بالاسم فقط وكذلك الحال مع العراقية " ومن السلبيات التي يراها الامارة عدم ظهور دور للمستقلين ، وان اغلب القرارات مرهونة بأيدي رؤساء الكتل .

واردف الامارة " البرلمان لم يحاسب نفسه فهناك ثمة خروقات فردية وشخصية واعتقد – ومازال الكلام للامارة – ربما هناك خروقات مالية في عمليات الصرف وبالتالي فان مجلس النواب لايشذ عن مؤسسات الدولة الاخرى ، وهو يتصرف بلا رقابة عليه ، وخلص الامارة الى القول الى ان النقطة الاهم التي فشل البرلمان في تحقيقها هي عدم اكمال نظامه الداخلي ، وان اي برلمان بلا نظام داخلي يكون فاقدا للمرجعية .

واضاف " برزت عمليات التقاطع الواضحة بين الحكومة والبرلمان مما اثر في المصلحة العامة للشعب ، وان القرار السياسي بأيدي رؤساء الكتل وهم فوق الدستور والبرلمان " من جهة اخرى وصف كاتب ومحلل سياسي اداء مجلس النواب بالمتأخر ، وانه لم يقم بواجبه الحقيقي ، واضاف الكاتب خالد السراي في حديث مع المدى " ان الجانب التشريعي لم يكن متطور واغفل قرارات مهمة كقانون الاحزاب والميزانية والنفط والغاز ، وان المجلس انشغل بمواضيع بسيطة والتي ليس لها اي تأثير في العملية السياسية ، ورحل القوانين المهمة الى اجل غير مسمى " .

واردف السراي " ان البرلمان فقد قيمته الاعتبارية ، واصبح ملف الفساد مسيسا ، والخلافات هي المهيمن الكبير على اداء مجلس النواب طيلة عام ٢٠١١ " وفي مايأتي اهم محطات مجلس النواب خلال العام .

مجلس النواب

القــرارات بــأيــدي رؤســاء الكتــل والمجلس فقد قيمته الاعتبارية

غــيــاب دور المســتــقــلــين والــهــيــمــنــة لــلأحــزاب الــكــبــيــرة

كانون الثاني

بتاريخ ٢٠١١/١/٩ عقد مجلس النواب جلسته الأولى للسنة الجديدة وكانت الجلسة العشرون برئاسة أسامة النجيفي وتضمن جدول الأعمال كلمة الأمين العام لجامعة الدول العربية السيد عمرو موسى و التصويت على مشروع قانون انتخاب نائب أو أكثر لرئيس الجمهورية وفي الشهر نفسه عقد البرلمان جلسته الحادية والعشرون وكانت ابرز القضايا التي ناقشها موضوع مدينة بابل الأثرية، وبتاريخ ٢٠١١/١/١٣ عقد مجلس النواب جلسته الثانية والعشرون وناقش القراءة الأولى لمشروع قانون الموازنة العامة الاتحادية للسنة المالية ٢٠١١ واستضافة السيد وزير الخارجية حول إمكانية خروج العراق من الفصل السابع فضلا عن مناقشة العلاقات العراقية السعودية وبتاريخ ٢٠١١/١/١٦ عقد مجلس النواب جلسته الثالثة والعشرين حيث شهدت الجلسة قراءة اللجنة التحقيقية حول قناة البغدادية بالإضافة الى القراءة الأولى لمشروع قانون الموازنة العامة الاتحادية للسنة المالية وبتاريخ ٢٠١١/١/١٧ عقد مجلس النواب جلسته الرابعة والعشرين وناقش موضوع انتخابات مجالس الاقضية والنواحي، وبتاريخ ٢٠١١/١/١٨ عقد مجلس النواب جلسته الخامسة والعشرين وكانت قد شهدت تونس أول البلدان العربية بما يسمى بالربيع العربي وكان على قادة الكتل البرلمانية أن يبينوا موقفهم حيال ما يجري في تونس وتلا رؤساء الكتل بيانات عن أحداث بالإضافة الى مناقشة موضوع تلوث مياه الأنهر وخاصة نهر الفرات وتأثيره في المواطن والبيئة، وبتاريخ ٢٠١١/١/٣٠ عقد المجلس جلسته السادسة والعشرين والتي تزامنت مع تصعيد امني شهدته معظم المحافظات وناقش موضوع الحوادث الأمنية وتشكيل لجنة برلمانية لتقصي الحقائق بالإضافة الى مناقشة موضوع تعامل مديرية الجنسية والجوازات العامة في بغداد مع مثيلاتها في الاقليم والمحافظات

شباط

وفي شهر شباط عقد مجلس النواب ١١ جلسة ناقش فيها ٢٥ موضوع واذا ما اعتبرنا ان اقرار موازنة عام ٢٠١١ بعد ما شهدت خلافا سياسيا حادا كان ابرز القضايا التي انجزها مجلس النواب في هذا الشهر، فضلا عن استضافة رئيس الوزراء نوري المالكي بسبب ما كانت تشهده مصر من أحداث وأبدى رئيس الحكومة موقف العراق ومساندة الشعب المصري في كلمته له، بالإضافة الى استضافة محافظ البصرة شلتاغ عبود عن استعدادات المحافظة لاستضافة خليجي ٢١ والتصويت بالإجماع على تقديم الدعم المادي لإنجاح البطولة،وشهد شهر شباط ايضا مناقشة قرار المحكمة الاتحادية حول الهيئات المستقلة وهذا القرار له أهمية كبيرة لمستقبل العراق وهو يتناول العلاقة بين السلطات الثلاث وهي السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية وكذلك الهيئات المستقلة ومجلس النواب واستضافة السادة (هيئة النزاهة والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات وهيئة الإعلام والاتصالات إضافة إلى السيد محافظ البنك المركزي لمناقشة قرار المحكمة الاتحادية حول الهيئات المستقلة ومن اصل ٢٥ مقترح قانون صوت المجلس على ٦ قوانين.

آذار

وشهد شهر آذار انعقاد ١١ جلسة تم فيها قراءة ١١ قانونا قراءة أولى و٩ قراءة ثانية وتم التصويت على ٣ قانون وبما ان البلاد قد شهدت عدة مظاهرات في ساحة التحرير في ٢٥ شباط كانت لجنة حقوق الإنسان قد أصدرت بيانا بشأن التظاهرات اعتمدت فيه على معايير حرية التعبير والحفاظ على حياة الناس ومشروعية المطالب وحرية الصحافة والإعلام ومهنية الأجهزة الأمنية، وتمت استضافة رئيس الوزراء على خلفية ما تعرض له المتظاهرين من اعتقالات وتمت مناقشة الموضوع، وكان المتظاهرون قد رفعوا الى مجلس النواب ٢٣فقرة كان ابرزها ضمان حرية التعبير عن الرأي والتظاهر وحماية حقوق الإعلاميين وتشكيل لجان تحقيقيه خاصة للتحقيق في الخروقات التي رافقت المظاهرات الأخيرة من سقوط ضحايا أو اعتداء على المتظاهرين والإعلاميين ومؤسسات الدولة في محافظات (بغداد- نينوى- كركوك – البصرة – الانبار- واسط – الديوانية – السليمانية) فضلا عن توفير الخدمات والقضاء على البطالة، ولأول مرة في هذا الشهر يشهد فيها البرلمان استضافة رئيس الحكومة التركية رجب طيب اردوغان و الوفد المرافق له.

نيسان

وشهد شهر نيسان انعقاد ١٢ عشر جلسة تم فيها عرض ٤٩ فقرة وتمت قراءة ٥٥ قانونا كقراءة اولى و٧ قوانين قراءة ثانية وصوت على خمس منها فقط وتمت استضافة السيد حسين الشهرستاني نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة والسيد رعد شلال وزير الكهرباء لمناقشة واقع الكهرباء في البلاد بالإضافة إلى أن هذا الشهر شهد استضافة السيد هوشيار زيباري وزير الخارجية والسيد رافع العيساوي وزير المالية والسيد سنان الشبيبي محافظ البنك المركزي في جلسته الستين.

أيار

كان شهر أيار هو الأقل من حيث انعقاد الجلسات حيث عقد خمس جلسات فقط ولم يقرأ فيه اي قانون قراءة اولى لكن تم ادراج ٦ قوانين تمت قراءتها قراءة ثانية ولم يشهد شهر ايار التصويت على اي قانون، وعلى الرغم من هذا الا انه شهد احداثا مهمة وكان ابرزها استجواب، فرج الحيدري رئيس مجلس المفوضية العليا المستقلة للانتخابات وأعضائها، وحدد رئيس البرلمان آلية الاستجواب بتقديم النائب لسؤاله ومن ثم الاستماع الى رد المستجوب، بعدها طرحت النائبة حنان الفتلاوي مقدمة طلب الاستجواب مجموعة اسئلة ابرزها الآلية الخاصة بالتعيين وإعداد الذين تم تعيينهم ومسألة المحسوبية في هذا المجال ووجود مخالفات في التعيين. وتم في هذا الشهر التصويت على إقالة (اياد الكناني) عضو مجلس المفوضية العليا المستقلة للانتخابات بعد ان تباينت الآراء بهذا الشأن حيث راى بعض النواب ان التصويت على الإقالة يتم بعد انتهاء استجواب المفوضية في مجلس النواب في حين رأى البعض الآخر إمكانية الإقالة بعيدا عن الاستجواب.

حزيران

وشهد شهر حزيران عقد ٧ جلسات وتمت قراءة خمس قوانين قراءة أولى وتسع قوانين قراءة ثانية وتم التصويت على ثلاث منها كان أبرزها مشروع قانون استحداث التشكيلات الإدارية ودمجها وتعديل ارتباطها فضلا عن تشكيل لجنة من الأمن والدفاع ولجنة العلاقات الخارجية لمتابعة القصف الايراني على مناطق حدودية في إقليم كردستان، بناء على طلب قدمته النائبة لانا محمد علي.

تموز

وكان شهر تموز قد شهد بداية السجال السياسي بين الإقليم والمركز على خلفية إدراج لجنة النفط والطاقة بيانا بخصوص ابرام وزارة النفط لعقود النفط والغاز دعت فيه مجلس النواب الى التصويت على قرار يؤكد على ضرورة الالتزام ببنود الدستور بشأن كل العقود المتعلقة بإنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي وتحت أي مسمى كان لتوفير غطاء تشريعي يضمن سيادة الشعب العراقي على هذه الثروات ويحمي الأطراف المتعاقدة عليها لكن تم تأجيل المناقشة بأمر هيئة الرئاسة بطلب من رؤساء الكتل الى ان تتم دراستها دراسة عميقة والتوصل الى اتفاق بالاضافة الى القراءة الاولى لمشروع قانون مكافحة الاتجار بالبشر المقدم من لجنة حقوق الإنسان والذي يهدف لمكافحة جريمة الاتجار بالبشر والحد من انتشارها وآثارها ومعاقبة مرتكبي هذا الفعل الخطير الذي يهين الكرامة الانسانية ووضع الآليات التي تكفل مساعدة ضحايا الاتجار بالبشر وكان قد شهد بعض الخلافات من بعض النواب،وكانت قد تمت قراءة ١٢ قانونا قراءة اولى ومثلها قراءة ثانية وتم التصويت على ٦ كان ابرزها التصويت على الغاء قرار مجلس قيادة الثورة المنحل رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٤ المقدم من اللجنة القانونية الذي يمثل انتهاكا لحقوق الإنسان في العراق كونه يعتبر الجرائم المعاقب عليها بعقوبة قطع اليد او الرجل من جرائم الجنايات.

آب

وكان شهر آب قد شهد قمة السجالات السياسية خصوصا بين ائتلاف العراقية وائتلاف دولة القانون حينما ادرج المجلس القراء ة الاولى لمشروع قانون المجلس الوطني للسياسات الستراتيجية والذي جاء في اسبابه الموجبة (بناء على الاتفاق السياسي وبالنظر للحاجة الملحة لتنسيق ورسم السياسات العليا في ادارة الدولة بما يحقق المشاركة في وحدة القرار، وانطلاقا من الحوارات والتفاهمات بين مختلف القوى الوطنية واجماع الرأي بالحاجة الى تأسيس مجلس وطني لتحقيق اهداف المصالحة الوطنية والخروج من الصراعات الطائفية وتهيئة الاجواء المناسبة لمجتمع الرفاهية) وتم التصويت عليه من حيث المبدأ، فضلا عن تأجيل القراءة الاولى لمقترح قانون النفط والغاز بأمر اسامة النجيفي لوجود خلافات في المقترح بين الاقليم والمركز، وكان آب قد شهد قراءة ٨ قوانين قراءة اولى و٤ قراءة ثانية وصوت على ٥ كان ابرزها مشروع قانون حقوق الصحفيين الذي يهدف الى احترام حرية الصحافة والتعبير وضمان حقوق الصحفيين العراقيين وورثتهم وتوكيدا لدورهم المهم في ترسيخ الديمقراطية في العراق الجديد.

أيلول

وبما ان الخلاف قد وصل الى اشده بمجرد ادراج مجلس السياسات في جدول اعمال المجلس في شهر اب كانت التصريحات النارية التي تبارا ائتلافا العراقية ودولة القانون فيها وصلت الى اتهام رئيس الحكومة بغير الملتزم باتفاقية اربيل بينما كان ائتلاف دولة القانون قد وصف مجلس السياسات بالمحرمات التي تتعارض مع الدستور، وعقد البرلمان بهذا الشهر ٨ جلسات تم تأجيل المقترح لخمس منها، ولغاية الآن لم يقر المقترح، وكان قد شهد ايلول قراءة ٢٢ قانونا قراءة اولى و١١ قانونا قراءة ثانية وتم التصويت على ٥ منها كان ابرزها التصويت على النظام الداخلي للمجلس المقدم من اللجنة القانونية حيث تم التصويت على ٤٤ مادة من اصل ٢٢٧ مادة في النظام، كما استنكرت لجنة الثقافة والاعلام في بيان لها اغتيال الناشط في منظمات المجتمع المدني والاعلامي هادي المهدي مطالبة ببذل الجهود من قبل السلطات الامنية لكشف الجناة وتقديمهم للعدالة، من جانبه طالب النجيفي من لجنتي الامن والدفاع والثقافة والاعلام متابعة التحقيقات الخاصة بجريمة اغتيال الشهيد هادي المهدي وتقديم تقرير بهذا الشأن للمجلس.

تشرين الأول

في الوقت الذي كانت الحكومة قد دخلت في ازمة المفاوضات بين الادارة الامريكية حول منح الحصانة للمدربين كانت السلطة التشريعية قد اخذت نصيبها فاجمع رؤساء وممثلو الكتل النيابية على رفض بقاء قوات الاحتلال الأميركي بعد نهاية العام الحالي تحت اي مسمى او منح اي حصانة قضائية للمدربين في حال الاتفاق على مثل هذه الخطوة في الجلسة التي عقدت يوم ٦ من تشرين الثاني، وكان البرلمان قد عقد ٣ جلسات وتمت قراءة ٨ قوانين قراءة اولى و٣ قوانين قراءة ثانية وتم التصويت على قانونين، و شهد تشرين الثاني وتم التصويت بالموافقة على ترشيح كريم عفتان احمد الجميلي لمنصب وزير الكهرباء،وشهدت جلسة يوم ٨ تأجيل الجلسة لعدم اكتمال النصاب حتى تم عقد الجلسة يوم ١٠ وبعدها تم تأجيل الجلسات الى يوم ٢٠ من شهر تشرين الثاني بسبب عطلة الحج وقد اشارت التقارير الى ذهاب ١٥٤ نائب لاداء فريضة الحج.

تشرين الثاني

كان شهر تشرين الثاني قد شهد أحداثا مختلفة ليس على مستوى الاداء او الرقابة او التشريعات بل لما شهده من خرق امني استهدف مبنى البرلمان واسفر عن مقتل شخص و اصابة نائب عن التحالف الكردستاني، وقد تم تشكيل لجنة تحقيقية بشأن حادث التفجير ، واشترط رئيس البرلمان اسامة النجيفي ان تقدم تقريرا خلال ٧٢ ساعة وسيتم اعلان نتائج التحقيق على السادة النواب والرأي العام العراقي، فضلا عن استضافة امين بغداد صابر العيساوي على خلفية اتهامات وجهها النائب شيروان الوائلي بقضايا فساد اداري ومالي، وشهد الاستجواب ثلاث جلسات تم خلالها طرح ١٤ سؤالا، وكان قد شهد الشهر عقد ٦ جلسات تم خلالها قراءة ١٢ قانونا قراءة اولى و٦ قراءة ثانية وتم التصويت على ٥ منها وقد شهد يوم ٢٠ القراءة الاولى لمشروع قانون حظر حزب البعث والاحزاب والانشطة العنصرية والارهابية والتكفيرية والمقدم من لجان الامن والدفاع والمساءلة والعدالة والقانونية الذي شهد خلافا حادا بين ائتلافي العراقية والتحالف الوطني وكان من ابرز القوانين التي صوت عليها البرلمان مشروع قانون تعديل اعمال المحكمة الجنائية العراقية العليا والمقدم من اللجنة القانونية بناء على ما عرضه رئيس واعضاء المحكمة الجنائية العراقية العليا ونظراً لانجاز أغلبية القضايا الخاصة بجرائم النظام الدكتاتوري المباد ورموزه ولغرض استمرارية المحكمة في عملها بما يتلاءم مع الشكاوى المتبقية وتقليل الضغط على الموازنة العامة للدولة.

كانون الأول

وكان شهر كانون الاول قد شهد ازمة سياسية من نوع خاص بعد ان عرضت قناة فضائية اعترافات لمجموعة قامت بتنفيذ اعمال إرهابية وقد اعترفت ضد نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي بضلوعه في تمويلها والدعم المباشر منه، وعلى خلفية الاتهامات اصدر مجلس القضاء الاعلى مذكرة اعتقال بحق الهاشمي، وبهذه الاحداث عقد مجلس النواب جلستين كانت الاخيرة قد اجلت انعقاد للعام المقبل، ووصفها بعض النواب بانها خطوة حكيمة من النجيفي في تعطيل البرلمان كي تتمكن الكتل من التوصل الى اتفاق في ما بينها، بينما انتقده نواب اخرون واتهموه بعدم المبالاة، معتبرين ان البرلمان في هذه الاوقات كان من الاجدر ان يجتمع ويقر القوانين التي ممكن ان تساهم في حلحلة الأمور.

كان شهر آب شهد قمة السجالات السياسية خصوصا بين ائتلاف العراقية وائتلاف دولة القانون حينما ادرج المجلس القراء ة الاولى لمشروع قانون المجلس الوطني للسياسات الستراتيجية

شهد نيسان استضافة حسين الشهرستاني نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة ووزير الكهرباء رعد شلال لمناقشة واقع الكهرباء في البلاد ووزير الخارجية هوشيار زيباري ووزير المالية رافع العيساوي

النجيفي

ازمة الخدمات في البلاد (أرشيف)